الجمهورية التونسية

المجلس الوطني التأسيسي

50

باردو في [illegible]

جدول إحالة مشاريع قوانين

المرجع		المشروع	الإحالة على اللجان
العدد	الإحالة		
21	بتاريخ 2013/04/8	مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على اتفاق تعاون في مجال الهجرة بين الجمهورية التونسية والكنفدرالية السويسرية. (تم تقديمه من طرف الحكومة ويهم وزارة الشؤون الخارجية)	اللجان المتعهدة: *لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. -لجنة الشؤون الاجتماعية في الجوانب الداخلة في اختصاصها وتعدّ تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية.

رئيس المجلس الوطني التأسيسي

مصطفى بن جعفر

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
•-•
خلية العلاقة مع المجلس الوطني التأسيسي

03/6482

5 أفريل 2013

جدول الوثائق الموجهة
إلى
السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

العدد الترتيبي	بيان محتويات الوثائق	عدد الوثائق	الملاحظات
01	-رسالة إحالة إلى السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي ممضاة من قبل السيد رئيس الحكومة		للتفضل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي مع الإشارة أن الوزارة المختصة بمتابعة مشروع هذا القانون هي وزارة الشؤون الخارجية
02	-مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على اتفاق تعاون في مجال الهجرة بين الجمهورية التونسية والكنفدرالية السويسرية		
03	-شرح الأسباب		
04	-نسخة من الاتفاق		

توصلت بالوثائق المذكورة أعلاه

تونس، في
عن رئيس الحكومة
وزير لدى رئيس الحكومة
الإمضاء: نور الدين البحيري

2013/21

الجمهورية التونسية

رئاسة الحكومة

الحمد لله وحده
قصر الحكومة بالقصبة
تونس في 3 - افريل 2013

من رئيس الحكومة

إلى

السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

قصر باردو

وبعد، فعملا بأحكام الفصل 4 من القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية يصلكم طي هذا **مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على اتفاق تعاون في مجال الهجرة بين الجمهورية التونسية و الكنفدرالية السويسرية .**

فالرجاء منكم التفضّل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي.

رئيس الحكومة

علي لعريض

2013/21

الواردات عـــــــدد
5 - افريل 2013
المجلس الوطني التأسيسي مكتب الضبط المركزي

2013/21

2013/21

مشـــروع قانـــون أساسي

يتعلق بالمصادقة على اتفاق تعاون في مجال الهجرة بين الجمهورية التونسية والكنفدرالية السويسرية.

فصل وحيد

تمت المصادقة على اتفاق التعاون في مجال الهجرة، الملحق بهذا القانون الأساسي والمبرم بتونس في 11 جوان 2012 بين الجمهورية التونسية والكنفدرالية السويسرية.

شرح الأسباب

الخاصة بالاتفاق التونسي السويسري حول الهجرة

2013/21

تمّ التوقيع على اتفاق التعاون في مجال الهجرة بين تونس وسويسرا بتونس في 11 جوان 2012.

يهدف هذا الاتفاق إلى إرساء شراكة بين تونس وسويسرا في مجال الهجرة وذلك في إطار المقاربة التونسية التي ترتكز على النظرة الشمولية والمتوازنة التي تأخذ بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية للهجرة.

ويندرج هذا الاتفاق في إطار تكريس مبدأ حرية تنقل الأشخاص بين البلدين والمحافظة على حقوق وكرامة المهاجرين التونسيين بسويسرا والمساهمة في مجهود التنمية بتونس من خلال:

- تنظيم الهجرة وتسهيل التنقل ودعم حقوق التونسيين المقيمين بسويسرا وإحداث آليات فيما يتعلق بالعودة الطوعية وتقنين طرق إعادة القبول على أساس الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تكرس احترام الكرامة البشرية وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

- إعطاء فرصة لتشغيل الكفاءات التونسية و فتح الآفاق خاصة للطلبة التونسيين في سويسرا،

- تعهّد الجانب السويسري بمساعدة الأشخاص الذين اختاروا العودة الطوعية إلى تونس على إعادة اندماجهم في الحياة الاقتصادية عبر تمويل مشاريع صغرى بالجهات الداخلية،

- ضبط قائمة المنتفعين بإجراءات تسهيل الحصول على تأشيرة دخول لإقامة قصيرة ذات سفرات متعدّدة لتعزيز التعاون والتبادل بين البلدين،

- دعم التعاون الفني والمالي بين وزارتي الداخلية للبلدين،

- التزام سويسرا بالمساهمة في المجهودات التونسية الرامية إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال تعزيز قدرات المصالح والوحدات التونسية المكلفة بحماية الحدود ومكافحة الهجرة غير الشرعية.

2013/21

الواردات
2013 - 5

اتفاق تعاون في مجال الهجرة

بين

الجمهورية التونسية

و

الكنفدرالية السويسرية

إن الجمهورية التونسية ممثّلة في حكومة الجمهورية التونسية والكنفدرالية السويسرية ممثلة في المجلس الفدرالي السويسري،

والمشار إليهما فيما يلي بـــ "الطرفين المتعاقدين"،

اعتبارا لعلاقات الصداقة والتعاون المتميزة بين الطرفين المتعاقدين،

ورغبة منهما في النهوض بشراكة مفيدة لتنمية الطرفين المتعاقدين،

واقتناعا منهما بأن تدفق الهجرة يساهم في التقريب بين الشعوب وأن التصرف التوافقي في الهجرة يشكل عامل تقدم اقتصادي واجتماعي وثقافي للبلدان المعنية،

واعترافا منهما بأن الحماية الفعالة لحقوق المهاجرين تعتبر من المكونات الرئيسية للتصرف في الهجرة، مما يستوجب الحرص على التطبيق المحكم لأحكام القانون الدولي المتعلقة بحقوق الإنسان، خاصة تلك المتعلقة منها بالمهاجرين، وضمان أن التصرف في الهجرة غير الشرعية لا يؤدّي إلى الإضرار بحقوق الإنسان،

ورغبة منهما في تعزيز التعاون في إطار المجهودات الدولية للتوقي من الهجرة غير الشرعية،

وتصميما منهما على اتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة الهجرة غير الشرعية والأنشطة الإجرامية ذات الصلة،

واعترافا منهما بأن مكافحة الهجرة غير الشرعية وعودة المهاجرين لا يجب معالجتها من الجانب الأمني فقط، بل يجب أن ترتكز كذلك على إدماج الهجرة في استراتيجيات التنمية،

ورغبة منهما في تطبيق التراتيب المنظمة لتنقل وإقامة الأشخاص بين الطرفين المتعاقدين، لفائدة الأشخاص المعنيين والمصلحة المشتركة،

اتفقنا على الأحكام التالية:

الباب الأول

الموضوع والمصطلحات

الفصل الأول

الموضوع

يتعلق هذا الاتفاق بدخول وإقامة وعودة الأشخاص إلى أراضي الأطراف المتعاقدة.

الفصل الثاني

المصطلحات

ولغاية هذا الاتفاق ، المصطلحات والتعابير التالية تعني ما يلي:

- الطرف المتعاقد الطالب: الطرف الذي يقوم بطلب إعادة قبول الأشخاص؛
- الطرف المتعاقد المطلوب: الطرف الذي يوجه إليه طلب إعادة قبول الأشخاص؛
- إعادة قبول الأشخاص: عودة الأشخاص إلى أراضي الطرف المتعاقد المطلوب ولزوم مغادرة الطرف المتعاقد الطالب؛
- المساعدة عند العودة: الإجراءات المتخذة من قبل الطرف المتعاقد الطالب والتي تهدف إلى تسهيل عودة وإعادة اندماج مواطني الطرف المتعاقد المطلوب في بلدهم الأصلي؛

الباب الثاني

الدخول والإقامة

الفصل الثالث

شروط الدخول والإقامة

1. يتعين على المواطنين التونسيين احترام القوانين السويسرية المتعلقة بالدخول والإقامة عند دخولهم وإقامتهم بسويسرا
2. يتعين على المواطنين السويسريين احترام القوانين التونسية المتعلقة بالدخول والإقامة عند دخولهم وإقامتهم بتونس
3. تقع معالجة طلبات رخص الإقامة بعناية ولطف

الفصل الرابع

تنظيم الدخول

1. تلتزم سويسرا، في كنف احترام التزاماتها الدولية وقوانينها، بتسهيل منح المواطنين التونسيين تأشيرات دخول لمدة قصيرة للأسباب المبينة أسفله:

أ) زيارات الأقارب من الدرجة الأولى لمواطنين تونسيين مقيمين بالمستشفيات السويسرية؛

ب) دعاوي أمام المحاكم والإدارات العمومية؛

ت) تصفية تركات؛

ث) ممارسة حق الزيارة بمقتضى حكم قضائي نهائي؛

ج) فقدان بطاقة الإقامة؛

ح) زيارات في إطار التعاون اللامركزي والأنشطة الموجهة للمواطنين التونسيين المقيمين بسويسرا؛

2. تلتزم سويسرا، في كنف احترام التزاماتها الدولية وقوانينها، بتسهيل منح المواطنين التونسيين المنتمين إلى الأصناف المبينة أسفله تأشيرة دخول لإقامة قصيرة ذات سفرات متعددة تخوّل لحاملها الإقامة لمدة لا تفوق 90 يوما بحساب كل 180 يوما، وتتراوح صلوحيتها من ستة أشهر إلى خمس سنوات وذلك حسب طبيعة الملف المعروض ومدة الأنشطة المزمع القيام بها في سويسرا وصلوحية جواز السفر:

أ) رجال أعمال، تجار، حرفيون، أطباء، محامون، متقفون، جامعيون، علماء، فنانون أو رياضيون لهم مستوى عال والذين يشاركون بصفة فعلية في العلاقات الاقتصادية والتجارية والمهنية والجامعية والعلمية والثقافية والرياضية بين البلدين؛

ب) الأشخاص الخاضعون لعلاج طبي منتظم بسويسرا، على أن يدلوا بضمانات مالية كافية لتغطية هذا العلاج؛

ت) أفراد العائلة من الدرجة الأولى وخاصة أصول المواطنين السويسريين أو التونسيين المقيمين بسويسرا؛

ث) الموظفون العموميون بحالة مباشرة والذين لهم علاقات منتظمة مع سويسرا؛

3. تلتزم سويسرا أيضا بأن تتعاطى بلطف وعناية مع طلبات التأشيرة المقدمة من طرف المواطنين التونسيين والتي تكتسي طابع إنساني؛

4. في صورة إعادة فرض التأشيرة من قبل الجمهورية التونسية على المواطنين السويسريين أو على بعض الأصناف منهم، فإن الأحكام المذكورة بالفقرات 1 إلى 3 من هذا الفصل تطبق بصفة آلية، على المواطنين السويسريين المعنيين، على أساس المعاملة بالمثل.

الفصل الخامس

قبول الإقامة

يرخص كل طرف متعاقد الإقامة على أراضيه لمواطني الطرف الآخر، في حدود التشريعات الوطنية الجاري بها العمل، حسب الحالات التالية:

1. **إقامة مؤقتة دون نشاط مربح على أراضي الطرف المتعاقد للأهداف التالية:**

أ) سياحة؛

ب) زيارة؛

ت) عبور؛

ث) تكوين نظري؛

ج) علاج طبي ونقاهة؛

ح) مشاركة في الندوات الاقتصادية والعلمية والتظاهرات الثقافية والدينية والرياضية؛

خ) مشاركة في مؤتمرات واجتماعات المنظمات الدولية التي يوجد مقرها بسويسرا والتي أبرمت معها سويسرا اتفاق حول الامتيازات والحصانات

د)نشاط مؤقت بصفة مراسل لوسائل إعلام أجنبية.

ث مكرّر) يمكن لطلبة الطرفين المتعاقدين الذين يزاولون تكوين أو رسكلة بمعهد عال أو معهد عال متخصص على أراضي الطرف الآخر أن يمارسوا نشاط موازي وفقا للتشريعات الوطنية الجاري بها العمل.

يلتزم الطرفان بتخصيص معاملة حسنة ومتبصرة لمطالب التجمع العائلي.

2. **الإقامة مع تعاطي نشاط مربح**

أ) يمكن لمواطني الطرفين المتعاقدين أن يقوموا بنشاط مربح على أراضي الطرف الآخر وفقا للتشريعات الجاري بها العمل، بصفة خاصة حسب الحالات التالية:

- إقامة لممارسة نشاط مربح يهدف إلى تطوير اقتصاد البلد المضيف وتعزيز التبادل في هذا المجال؛

- إقامة في إطار تنفيذ مشاريع مساعدات وتنمية بعنوان التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني وفي إطار التدخلات الإنسانية.

ب) يمكن لطلبة مواطني كل طرف متعاقد المتحصلين على شهادة من معهد عالي أو معهد عالي متخصّص، عند الانتهاء من دراستهم، أن يمارسوا نشاط مربح إذا كان هذا النشاط يكتسي أهمية علمية أو اقتصادية وفقا للتشريعات الوطنية الجاري بها العمل.

ت) تبادل المهنيين الشبان: يسهر كل طرف متعاقد على منح رخصة لمواطني الطرف الآخر، طبقا للاتفاق المتعلق بتبادل المهنيين الشبان بين الجمهورية التونسية والكنفدرالية السويسرية.

الباب الثالث

إعادة قبول مواطني الأطراف المتعاقدة عند التواجد في وضعية غير قانونية

الفصل السادس

جنسية الأشخاص الذين تم إعادة قبولهم

1. يقوم كل طرف متعاقد بإعادة قبول على أراضيه، على اثر طلب كتابي من الطرف المتعاقد الآخر وطبقا للتراتيب المنصوص عليها بهذا الاتفاق، كل شخص لا تتوفر فيه شروط الدخول والإقامة المعمول بها على أراضي الطرف المتعاقد الطالب بشرط ثبوت أو افتراض حمله لجنسية الطرف المتعاقد المطلوب.

2. يعيد الطرف المتعاقد الطالب حسب نفس الشروط، قبول الشخص المعني إذا ما تبين خلال عمليات المراقبة عند الدخول أنه لا يحمل جنسية الطرف المتعاقد المطلوب عند الخروج من أراضي الطرف المتعاقد الطالب.

الفصل السابع

طلب إعادة القبول

1. يجب أن يتضمن طلب إعادة قبول مواطن من كلا الطرفين المتعاقدين، المعلومات التالية، طبقا للفصل السادس من هذا الاتفاق:

- المعطيات المتعلقة بهوية الشخص المعني (الاسم واللقب، تاريخ ومكان الولادة)؛
- العناصر المتعلقة بالوثائق المذكورة بالملحق عدد 1 لهذا الاتفاق والتي تسمح بتحديد الجنسية أو افتراضها.

2. يوجه طلب إعادة القبول مباشرة إلى السلطات المختصّة للطرف المتعاقد المطلوب، عبر قنوات آمنة، على سبيل المثال بالفاكس.

3. يجيب الطرف المطلوب على طلب إعادة القبول، في أقرب الآجال، خلال عشرون (20) يوما بعد تسلمه للطلب على أقصى تقدير. وإذا تبين ضرورة القيام بجلسة سماع طبقا للفقرتين 3 و4 من الفصل 8 من هذا الاتفاق، فانه يجب أن يقع تنظيمها خلال ثلاثون يوما (30) التي تلي الرّد.

4. لا يتمّ ترحيل الشخص المعني إلا بعد تلقّي الموافقة على إعادة القبول من قبل الطرف المطلوب.

5. إذا احتاج الشخص الذي سيتم إعادة قبوله إلى مساعدة طبية، يتعين على الطرف الطالب بعد إشعاره بذلك توفير تشخيص لحالته الصحية بما في ذلك الشهائد الطبية، ومعلومات حول العلاج الضروري كالرعاية والمراقبة والنقل بسيارة إسعاف.

6. يتم ترحيل الشخص المعني على متن رحلة تجارية أو خاصة ويحرص الطرفان المتعاقدان على عدم اللجوء إلى الترحيل الجماعي وعلى التأكد من إعلام الطرف المتعاقد الآخر بالرحلات الخاصة بصفة مسبقة وفي آجال معقولة.

الفصل الثامن

إثبات جنسية الأشخاص الذين سيتم إعادة قبولهم

1. يستند إثبات الجنسية على أساس قائمة الوثائق المذكورة بالفقرة 1 من الملحق عدد ا لهذا الاتفاق.

2. إذا تمّ اعتبار جنسية الشخص المعني مفترضة على أساس العناصر المذكورة بالفقرة 2 من الملحق عدد ا لهذا الاتفاق، تمنح البعثة الدبلوماسية أو القنصلية للطرف المتعاقد المطلوب وثيقة سفر (رخصة مرور) صالحة لعودة الشخص المعني.

3. في حالة شك الطرف المطلوب في العناصر التي سمحت بافتراض الجنسية أو في حالة غياب هذه العناصر، تقوم البعثة الدبلوماسية أو القنصلية، في أقرب الآجال، بسماع الشخص المعني بالتنسيق مع المصالح المختصة للطرف الطالب.

4. بعد الانتهاء من عملية السماع، تتولى البعثة الدبلوماسية أو القنصلية للطرف المطلوب إعداد محضر في الغرض وإمضائه.

5. يمكن عند الحاجة، تحديد الجنسية عن طريق جلسات استماع مشتركة.

6. إذا ثبت خلال جلسة الاستماع أو كان الافتراض كافيا بأن الشخص المعني يحمل جنسية الطرف المطلوب تصدر البعثة الدبلوماسية أو القنصلية للطرف المطلوب وثيقة سفر (رخصة مرور) خلال عشرة (10) أيام على أقصى تقدير، على اثر طلب من السلطات المختصة للطرف الطالب.

الفصل التاسع

حقوق الأشخاص عند إعادة القبول

يتعهد الطرف الطالب في حدود التشريع الجاري به العمل، باتخاذ كل الإجراءات للحفاظ على شرف وكرامة الشخص المعني إضافة إلى سلامته الجسدية والمعنوية ووضع الآليات المناسبة لإعادة اندماجه الاجتماعي والاقتصادي.

الفصل العاشر

تسوية القضايا الخاصة

تتشاور السّلط المختصة لدى كلا الطرفين المتعاقدين، عند الحاجة، قصد الاتفاق على الصيغ التي تهدف للمحافظة على شرف وكرامة الأشخاص المعنيين إضافة إلى سلامتهم الجسدية والمعنوية (خاصة القصر غير المصحوبين، المرضى، الحوامل، العائلات الكبيرة) وضمان ممارستهم لحقوقهم وواجباتهم.

الفصل 11

التكفل بنفقات السفر

1. يتكفل الطرف الطالب بنفقات سفر الأشخاص المعنيين إلى غاية دخولهم أراضي الطرف المطلوب (الفصل 6، الفقرة 1).
2. يتكفل الطرف الطالب كذلك بالنفقات المتعلقة باحتمال عودة هؤلاء الأشخاص إلى بلد الإقامة(الفصل 6، الفقرة 2).

الباب IV

المساعدة عند العودة

الفصل 12

الأهداف

1. تقوم الأطراف المتعاقدة بدراسة أفضل السبل لتعبئة خبرات وموارد المهاجرين من اجل تنمية بلدانهم.
2. يتعهد الطرفان المتعاقدان باتخاذ الإجراءات الراجعة لهم بالنظر من أجل مساعدة الأشخاص الذين اختاروا العودة الطوعية لبلدانهم الأصلية على إعادة اندماجهم في الحياة الاجتماعية والمهنية.

الفصل 13

الهياكل المكلفة بالمساعدة عند العودة

في تونس، المساعدة عند العودة هي من مشمولات وزارة الشؤون الاجتماعية، ويشرف على تنفيذها ديوان التونسيين بالخارج.

في سويسرا، المساعدة عند العودة هي من مشمولات الديوان الفدرالي للهجرة، ويشرف على تنفيذها إدارة التنمية والتعاون وكذلك المحافظات والمنظمات الدولية.

الفصل 14

إجراءات المساعدة عند العودة

1. يتعهد الطرفان المتعاقدان، في حدود تشريعاتهما، بتشجيع عودة مواطنيهم الذين قرروا العودة الطوعية، وذلك بوضع وتنفيذ إجراءات موجهة وخاصة. ومن هذا المنظور، يعتزم بلد الإقامة منح مساعدة من شأنها إعادة اندماج هؤلاء الأشخاص في بلدهم الأصلي.

الإجراءات المذكورة أعلاه تم تفصيلها بالملحق عدد II من هذا الاتفاق.

2. يتعهد الطرفان المتعاقدان، في حدود إمكانياتهما ومواردهما بالتعاون لوضع وتنفيذ مشاريع مساعدة هيكلية لمتابعة الأهداف المذكورة بالملحق عدد III من هذا الاتفاق.

3. اتفق الطرفان المتعاقدان، في حدود إمكانياتهما ومواردهما، على التعاون في المجالات المحددة بالملحق عدد IV من هذا الاتفاق.

الفصل 15

وضعية الأشخاص رهن العودة غير الطوعية

1. يتولى الطرفان المتعاقدان دراسة عرائض الأشخاص رهن العودة غير الطوعية والذين قدموا طلبات دعم، حالة بحالة.

2. لا يتم إعادة أي شخص بدون مساعدة في كل الحالات.

المساعدات المذكورة أعلاه حددت بمقتضى التشريعات الجاري بها العمل لدى الطرفين المتعاقدين. وخلال التوقيع على هذا الاتفاق، يتبادل الطرفان المتعاقدان المعطيات بخصوص مبلغ المساعدة الجاري به العمل وكل تغيير لاحق يتم تبليغه، في الإبان، بالطرق الدبلوماسية.

الباب V

حماية المعطيات الشخصية

الفصل 16

محتوى المعطيات الشخصية

تتعلق المعطيات الشخصية لمواطني الطرفين المتعاقدين الموجودين في وضعية إعادة قبول حصريا بما يلي:

- الشخص الذي سيقع إعادة قبوله واحتمال أفراد عائلته. (الاسم، اللقب وعند الاقتضاء اللقب السابق أو الاسم المستعار، تاريخ ومكان الولادة، الجنس، الجنسية)؛
- بطاقة التعريف، جواز السفر أو وثائق هوية أو سفر أخرى؛
- معلومات أخرى تتعلق بتحديد هوية الشخص الذي سيقع إعادة قبوله بما فيه بصمات الأصابع والبيانات المتعلقة بتحديد الهوية؛
- أماكن الإقامة والوجهة؛
- تراخيص الإقامة والتأشيرات الممنوحة بالخارج وعند الاقتضاء؛
- المعلومات المتعلقة بصحة الشخص المعني.

الفصل 17

استعمال المعطيات الشخصية

يتم معالجة وحماية المعطيات الشخصية المرسلة تنفيذا لهذا الاتفاق، وفقا للتشريعات الوطنية الجاري بها العمل لدى الطرفين المتعاقدين ولأحكام الاتفاقيات الدولية التي أبرمها الطرفان المتعاقدان.

ولهذا الغرض:

- لا يستعمل الطرف المطلوب المعطيات الشخصية المسلمة إلا للأهداف التي نص عليها هذا الاتفاق؛

- يتولّى كل طرف إعلام الآخر، بطلب منه، استعمال المعطيات الشخصية التي تم تبليغها؛

- تتم معالجة المعطيات الشخصية من طرف السلطات المختصة فقط ولغاية تنفيذ هذا الاتفاق. ولا يجوز توجيه هذه المعطيات إلى سلطة أو أشخاص آخرين إلا بعد ترخيص كتابي مسبق من قبل الطرف المتعاقد الذي سلّم هذه المعطيات؛

- يتعين على الطرف الطالب التأكد من صحة المعطيات التي سيتمّ إرسالها ومن ضرورة مطابقتها للهدف التي أرسلت من أجله. ويجب الأخذ بعين الاعتبار موانع الإرسال الجاري بها العمل حسب التشريعات الوطنية. وإذا ما تبين أن معلومات غير صحيحة تم إرسالها وأن عملية الإرسال غير ضرورية، يتعين إشعار الموجه إليه في الإبان. وهو مطالب بتصحيح أو إتلاف هذه المعطيات؛

- يقع إعلام الشخص المعني، بطلب منه، بالمعطيات الشخصية المتعلقة به وبطرق استعمالها، وفقا لقوانين الطرف المتعاقد الذي اتصل به الشخص المعني؛

- يتعين المحافظة على المعطيات الشخصية لغاية تحقيق الهدف التي أرسلت من اجله. وتتم مراقبة معالجة واستعمال هذه المعطيات وفقا للتشريعات الوطنية لكلا الطرفين المتعاقدين؛

- يلتزم الطرفان المتعاقدان بتوفير حماية ناجعة للمعطيات الشخصية المرسلة من الاستعمال غير المرخص، والتغييرات التعسفية والنشر غير المرخص. وفي كل الحالات، تتمتع المعطيات المرسلة على الأقل بحماية تعادل نفس المعلومات المذكورة بتشريعات الطرف المتعاقد الطالب.

الباب VI

السلطات المختصة المكلفة بتطبيق الاتفاق ولجنة الخبراء

الفصل 18

السلطات المختصة المكلفة بتطبيق الاتفاق

1. السلطات المختصة المكلفة بتطبيق هذا الاتفاق هم:

– بالنسبة للجمهورية التونسية، وزارة الشؤون الخارجية، وزارة الشؤون الاجتماعية وديوان التونسيين بالخارج؛

– بالنسبة للكنفدرالية السويسرية، وزارة العدل والشرطة ووزارة الشؤون الخارجية؛

2. يمكن لكل طرف تعيين، في أي وقت، سلطة مختصة أخرى وإشعار الطرف الآخر بها بالطرق الدبلوماسية.

الفصل 19

إحداث تكوين وعمل لجنة الخبراء

1. تم إحداث لجنة خبراء لمتابعة تطبيق هذا الاتفاق.

2. تتكون اللجنة من ممثلين عن الطرفين المتعاقدين.

3. تجتمع اللجنة بطلب أحد الطرفين المتعاقدين بالتناوب في تونس وسويسرا.

الفصل 20

مهمة ومشمولات لجنة الخبراء

تتولى لجنة الخبراء القيام خاصة بما يلي:

– مراقبة تدفق الهجرة على أراضي الطرفان المتعاقدان؛

- تقديم مقترحات للسلطات المختصة الراجعة بالنظر للطرفين المتعاقدين تتعلق بتحسين تطبيق هذا الاتفاق.

الفصل 21

التعاون التقني والمالي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية

تلتزم سويسرا بتعزيز قدرات المصالح والوحدات الإدارية التونسية المكلفة بالتنقل عبر الحدود من جهة، والوقاية ومكافحة العبور غير الشرعي للحدود وكذلك الهجرة غير الشرعية من جهة أخرى.

الباب VII

الأحكام الختامية

الفصل 22

وضع هذا الاتفاق

لا يؤثر هذا الاتفاق على التزامات الطرفان المتعاقدان المترتبة عن:

- اتفاقية جنيف المؤرخة في 28 جويلية 1951 والمتعلقة باللاجئين والتي تم تنقيحها ببروتوكول نيويورك المؤرخ في 31 جانفي 1967؛
- الاتفاقيات المبرمة من قبل الطرفين المتعاقدين في مجال حماية حقوق الإنسان، خاصة المعاهدة الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية التي تم تبنيها بنيويورك في 16 ديسمبر 1966؛
- اتفاقيتي فيانا المتعلقتين بالعلاقات الدبلوماسية والقنصلية على التوالي بتاريخ 18 أفريل 1961 و24 أفريل 1963؛
- المعاهدات الدولية المتعلقة بتسليم المجرمين والجاري بها العمل من قبل الطرفين المتعاقدين.

الفصل 23

الدخول حيز التنفيذ، المدة، التنقيحات، التعليق والإنهاء

1. يعلم الطرفان المتعاقدان بعضهما البعض باستكمال الإجراءات اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ. و يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ عند انقضاء ثلاثين يوما (30) من تاريخ تلقي الإشعار الأخير.

2. يبقى هذا الاتفاق ساري المفعول لمدة غير محددة.

3. كل تعديل أو تنقيح لهذا الاتفاق يتم كتابيا ولا يدخل حيز التنفيذ إلا بعد موافقة الطرفين المتعاقدين، طبقا للإجراءات المنصوص عليها بالفقرة 1 من هذا الفصل.

4. يمكن لكل طرف متعاقد تعليق العمل بهذا الاتفاق كليا أو جزئيا بعد إعلام الطرف المتعاقد الآخر وذلك لأسباب تتعلق بالنظام العام والأمن الوطني أو الصحة العامة. ويتم إشعار الطرف المتعاقد الآخر بهذا التعليق في الإبان عبر الطرق الدبلوماسية. يقوم الطرفان المتعاقدان بإعلام بعضهما البعض برفع هذا الإجراء عبر الطرق الدبلوماسية.

5. يمكن لكل طرف متعاقد وفي أي وقت، إشعار الطرف المتعاقد الآخر بقراره إنهاء العمل بهذا الاتفاق عبر الطرق الدبلوماسية، وفي هذه الحالة، ينتهي العمل بهذا الاتفاق عند انقضاء ثلاثين (30) يوما من تاريخ إبلاغ هذا الإشعار.

الفصل 24

تسوية الخلافات

يتم تسوية الخلافات المتعلقة بتأويل وتطبيق هذا الاتفاق في إطار لجنة الخبراء أو عبر الطرق الدبلوماسية.

الفصل 25

طرق التطبيق

1. يعتبر الملحق عدد I وII وIII وIV جزء لا يتجزأ من هذا الاتفاق.
2. يتم، عند الضرورة، تحديد طرق تطبيق هذا الاتفاق عبر إبرام بروتوكولات أو تبادل رسائل.

وإثباتا لذلك، وقّع ممثّلا الطرفين المتعاقدين، المرخص لهما لهذا الغرض، أسفل هذا الاتفاق.

حرر بتونس في 11 جوان 2012 في نظيرين أصليين باللغتين العربية والفرنسية يتساويان في الحجية. وفي صورة الاختلاف في التأويل، يتم اعتماد النص باللغة الفرنسية.

عن الجمهورية التونسية

وزير الشؤون الخارجية

د. رفيق عبد السلام

عن الكنفدرالية السويسرية

المستشارة الفدرالية، وزيرة العدل والشرطة

سيمونتة سمروقه

الملحق عدد I: عناصر تحديد الجنسية (الفصل 7 و8)

1. يتمّ اعتبار جنسية الشخص المعني بإعادة القبول ثابتة على أساس الوثائق التالية السارية المفعول أو التي انتهت صلوحيتها:

بالنسبة للجمهورية التونسية:

- جواز السفر؛
- بطاقة التعريف.

بالنسبة للكنفدرالية السويسرية:

- جواز السفر؛
- بطاقة التعريف.

2. يتم اعتبار الجنسية مفترضة على أساس إحدى العناصر التالية:

- وثيقة صادرة عن السلطات الرسمية للطرف المتعاقد المطلوب تفيد هوية المعني بالأمر (رخصة سياقة، الدفتر البحري، الدفتر العسكري أو أي وثيقة أخرى صادرة عن القوات المسلحة)؛
- بطاقة ترسيم قنصلي أو وثيقة حالة مدنية؛
- دفتر عائلي يتضمن المكان الأصلي بسويسرا (بالنسبة للجانب السويسري)؛
- أي وثيقة صادرة عن السلطات المختصة للطرف المتعاقد المطلوب؛
- نسخة من إحدى الوثائق المذكورة سابقا بالفقرة 1؛
- تصاريح المعني بالأمر المتحصل عليها من قبل السلطات الإدارية أو القضائية للطرف الطالب؛
- بيانات الشهود للسلطات الإدارية أو القضائية للطرف الطالب؛
- لغة الشخص المعني، على أساس تحليل لغوي تم إجراءه من قبل خبير؛
- معطيات مقدمة من قبل الشخص المعني؛
- نتائج مقارنة بصمات الأصابع أو معطيات أخرى تتعلق بالتحقق من الهوية؛
- أي وسيلة أخرى معترف بها من قبل السلطات المختصة للطرف المطلوب.

الملحق عدد II: إجراءات المساعدة عند العودة (الفصل 14، الفقرة 1)

تتمثل إجراءات المساعدة عند العودة عمليا في:

– التكفل بنفقات العودة للشخص المرسم ببرنامج العودة الطوعية والمساعدة، والمرتبطة بسفره إلى بلده الأصلي؛

– منح مساعدة مالية لإعادة الاستقرار؛

– منح مساعدة شخصية موجهة وخاصة لتطوير وانجاز مشروع يمكّن من تسهيل إعادة الاندماج الاجتماعي والمهني بالبلد الأصلي ويتمثل هذا الدعم خاصة في تقديم نصائح، مرافقة إلى البلد الأصلي، شراء ونقل تجهيزات، تمويل مشروع، تكوين أو سكن مؤقت؛

– منح مساعدة للعودة لأسباب صحية عند الحاجة، إلى حدود بلده الأصلي، تتمثل في أدوية، مرافقة طبية خلال العودة؛

– التصرف في نشر المعلومات المتعلقة ببرنامج العودة الطوعية والمساعدة وتوفير الدعم المؤسّساتي عندما يعهد التصرف إلى طرف ثالث (المنظمات الدولية، المنظمات غير الحكومية أو شركاء آخرين).

الملحق عدد III: تدابير المساعدة الهيكلية (الفصل 14، الفقرة 2)

تهدف تدابير المساعدة الهيكلية خاصة إلى ما يلي:

– المساهمة في تطوير قدرات الطرف المتعاقد في مجال التصرف في الهجرة، من ذلك على سبيل المثال، تقديم تكوين خاص في مجالات تعدّ مناسبة وهامة؛

– التقليص من الفوارق بين الأشخاص الذين تم ترحيلهم إلى بلدهم الأصلي والموجودين على عين المكان، وذلك بالسماح لهم بأن ينتفعوا ببرامج دعم وتطوير البنية التحتية المحلية؛

– المشاركة في تطوير علاقات الشراكة في مجال الهجرة وتشجيع الحوار حوله.

الملحق عدد IV: إجراءات المساعدة المتبادلة والتعاون التقني والمالي

(الفصل 14، الفقرة 3 والفصل 21)

تشمل إجراءات المساعدة المتبادلة المجالات التالية:

- تبادل المعلومات بين السلطات المختصة حول الاتجار بالبشر والشبكات ذات الصلة والأشخاص المورطين إضافة إلى الجريمة المنظمة المرتبطة بالهجرة؛
- المساعدة الفنية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية؛
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة الموظفين القنصليين وأعوان مصالح الهجرة خاصة في مجال معرفة الوثائق المزورة؛
- التعاون من اجل تعزيز مراقبة الحدود خاصة عبر الدعم المتمثل في المعدات والتجهيزات؛
- الخبرة التقنية لضمان سلامة وثائق الهوية الوطنية؛
- تعزيز القدرات في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر.

ACCORD

DE COOPERATION EN MATIERE DE

MIGRATION

ENTRE

LA REPUBLIQUE TUNISIENNE

ET

LA CONFEDERATION SUISSE

La République Tunisienne représentée par le **Gouvernement de la République Tunisienne** et la Confédération Suisse, représentée par le **Conseil Fédéral Suisse**,

ci-après dénommés « **les Parties contractantes** »;

Considérant les excellentes relations d'amitié et de coopération entre les Parties contractantes;

Désireuses de promouvoir un partenariat mutuellement avantageux pour le développement de chacun des Parties contractantes;

Convaincues que les flux migratoires contribuent au rapprochement entre les peuples et que leur gestion concertée constitue un facteur de développement économique, social et culturel pour les pays concernés;

Reconnaissant que la protection efficace des droits des migrants est l'une des principales composantes de la gestion de la migration, d'où la nécessité de veiller à la stricte application des dispositions pertinentes des instruments juridiques internationaux relatifs aux droits de l'homme, notamment ceux afférents aux migrants, et de garantir que la gestion de la migration illégale ou irrégulière ne soit pas préjudiciable aux droits de l'homme;

Désireuses de favoriser leur coopération dans le cadre des efforts internationaux pour prévenir la migration irrégulière;

Déterminées à adopter ensemble les mesures appropriées pour lutter contre la migration irrégulière et les activités criminelles connexes;

Reconnaissant que la lutte contre la migration irrégulière et les retours des personnes ne doivent pas être abordés uniquement sous l'angle de la sécurité, mais qu'ils doivent également se baser sur l'intégration de la migration dans les stratégies de développement;

Mues par la volonté d'appliquer, dans l'intérêt des personnes concernées et dans l'intérêt commun, les règles régissant la circulation et le séjour des personnes entre les Parties contractantes;

Ont convenu des dispositions suivantes:

CHAPITRE PREMIER
OBJET ET TERMINOLOGIE

Article 1er
Objet

Le présent Accord a pour objet l'entrée, le séjour et le retour de personnes sur les territoires des Parties contractantes.

Article 2
Terminologie

Aux fins du présent Accord, les termes et expressions ci-après ont la signification suivante:

- ***Partie contractante requérante***: la Partie qui formule la demande de réadmission de personnes;

- ***Partie contractante requise***: la Partie contractante à laquelle est adressée la demande de réadmission de personnes;

- ***Réadmission de personnes***: retour de personnes sur le territoire de la Partie contractante requise devant quitter le territoire de la Partie contractante requérante;

- ***Aide au retour***: mesures prévues par la législation de la Partie contractante requérante visant à faciliter le retour et la réintégration des ressortissants de la Partie contractante requise dans leur pays d'origine.

CHAPITRE II
ENTREE ET SEJOUR

Article 3
Conditions d'entrée et de séjour

1. Pour entrer et séjourner en Suisse, les ressortissants tunisiens doivent se conformer aux lois suisses relatives à l'entrée et au séjour.

2. Pour entrer et séjourner en Tunisie, les ressortissants suisses doivent se conformer aux lois tunisiennes relatives à l'entrée et au séjour.

3. Les demandes d'autorisation de séjour sont traitées avec soin, diligence et bienveillance.

Article 4
Réglementation de l'entrée

1. La Suisse s'engage, dans le respect de ses obligations internationales et dans le respect de son droit national, à faciliter la délivrance aux ressortissants tunisiens d'un visa de court séjour pour les motifs ci-dessous:

   a) visites de ressortissants tunisiens hospitalisés, par leurs membres de famille au 1er degré;
   b) action auprès des tribunaux et administrations publiques;
   c) liquidation de succession;
   d) exercice du droit de visite en vertu d'une décision judiciaire définitive;
   e) perte de carte de séjour;
   f) visites en Suisse dans le cadre de la coopération décentralisée et des activités destinées aux ressortissants tunisiens établis en Suisse.

2. La Suisse s 'engage, dans le respect de ses obligations internationales et de son droit national, à faciliter la délivrance aux ressortissants tunisiens appartenant à l'une des catégories ci-dessous d'un visa de court séjour à entrées multiples, permettant des séjours ne pouvant excéder 90 jours sur 180 jours et valable de six mois à cinq ans en fonction de la qualité du dossier présenté, de la durée des activités prévues en Suisse et de celle de la validité du passeport:

   a) Hommes d'affaires, commerçants, artisans, médecins, avocats, intellectuels, universitaires, scientifiques, artistes ou sportifs de haut niveau qui participent activement aux relations économiques, commerciales, professionnelles, universitaires, scientifiques, culturelles et sportives entre les deux pays;
   b) Personnes appelées à recevoir des soins réguliers en Suisse sous réserve qu'elles présentent des garanties financières suffisantes pour la couverture de ces soins;
   c) Membres de famille au premier degré et notamment ascendants de ressortissants suisses ou tunisiens résidant en Suisse;

d) Agents publics en activité entretenant des contacts réguliers avec la Suisse ;

3. La Suisse s'engage par ailleurs à accorder un traitement bienveillant et diligent aux demandes de visas formulées par des ressortissants tunisiens et présentant un aspect humanitaire.

4. Si la République Tunisienne réintroduisait l'obligation de visa pour les ressortissants suisses ou certaines catégories d'entre eux, les dispositions figurant aux alinéas 1 à 3 du présent article s'appliqueraient automatiquement, sur une base de réciprocité, aux ressortissants suisses concernés.

Article 5
Admission au séjour

Dans les limites de la législation nationale applicable, chaque Partie contractante autorise le séjour sur son territoire des ressortissants de l'autre Partie contractante selon les cas ci-après:

1. Séjour temporaire sans activité lucrative sur le territoire de la Partie contractante, dans les buts suivants:

a) tourisme;
b) visite;
c) transit;
d) formation théorique;
e) soins médicaux et cures;
f) participation à des congrès économiques ou scientifiques et à des manifestations culturelles, religieuses ou sportives;
g) participation à des conférences et réunions des organisations internationales ayant leur siège en Suisse avec lesquelles la Suisse a conclu un Accord portant sur les privilèges et immunités;
h) activité temporaire en tant que correspondant de médias étrangers;

ad d) Les étudiants ressortissants d'une des Parties contractantes qui suivent une formation ou un perfectionnement dans une haute école ou une haute école spécialisée sur le territoire de l'autre Partie contractante peuvent être autorisés à exercer une activité accessoire en conformité avec la législation nationale applicable.

Les deux Parties s'engagent à réserver un traitement bienveillant et diligent aux demandes de regroupement familial.

2. Séjour avec activité lucrative :

a) Les ressortissants d'une Partie contractante peuvent être admis sur le territoire de l'autre Partie contractante en vue de l'exercice d'une activité lucrative en conformité avec la législation nationale applicable, en particulier selon les cas ci-après:

- Séjour pour exercer une activité lucrative dans le but de développer l'économie du pays d'accueil et de renforcer les échanges dans ce domaine;

- Séjour dans le cadre de projets d'aide et de développement menés au titre de la coopération économique, scientifique et technique, ainsi que dans le cadre d'interventions humanitaires.

b) Les étudiants ressortissants d'une Partie contractante diplômés d'une haute école ou d'une haute école spécialisée de l'autre Partie contractante peuvent également, à la fin de leurs études, être admis à exercer une activité lucrative si cette activité revêt un intérêt scientifique ou économique prépondérant, en conformité avec la législation nationale applicable.

c) Echange de jeunes professionnels : Chaque Partie contractante veillera à accorder aux ressortissants de l'autre Partie contractante une autorisation conformément à l'Accord entre la République Tunisienne et la Confédération Suisse relatif à l'Echange de Jeunes Professionnels.

CHAPITRE III
READMISSION DES RESSORTISSANTS DES PARTIES CONTRACTANTES EN SITUATION IRREGULIERE

Article 6
Nationalité des personnes réadmises

1. Chaque Partie contractante réadmet sur son territoire, sur demande écrite de l'autre Partie contractante et sans autres formalités que celles prévues par le présent Accord, toute personne qui ne remplit pas ou ne remplit plus les conditions d'entrée ou de séjour applicables sur le territoire de la Partie contractante requérante pour autant qu'il soit établi ou présumé qu'elle possède la nationalité de la Partie contractante requise.

2. La Partie contractante requérante réadmet dans les mêmes conditions la personne concernée si des contrôles effectués lors de son arrivée sur le territoire de la Partie contractante requise démontrent qu'elle ne possédait pas la nationalité de la Partie contractante requise au moment de la sortie du territoire de la Partie contractante requérante.

Article 7
Demande de réadmission

1. La demande de réadmission d'un ressortissant d'une Partie contractante, présentée en vertu de l'article 6 du présent Accord, doit comporter notamment les renseignements suivants:

   - données relatives à l'identité de la personne concernée (prénoms et noms, date et lieu de naissance);
   - éléments relatifs aux documents mentionnés à l'Annexe I du présent Accord permettant l'établissement ou la présomption de la nationalité.

2. La demande de réadmission est transmise directement à l'autorité compétente définie par la Partie contractante requise, par voie sécurisée, par exemple télécopie.

3. La Partie contractante requise répond à la demande dans les plus brefs délais, au plus tard dans les vingt (20) jours ouvrables suivant la réception de la demande. Au cas où une audition telle que prévue à l'article 8, paragraphes 3 et 4 du présent Accord s'avère nécessaire, celle-ci doit avoir lieu dans les trente (30) jours ouvrables suivant la réponse donnée.

4. La personne concernée n'est réadmise qu'après réception de l'acceptation de la réadmission par la Partie contractante requise.

5. Si la personne faisant l'objet de la demande de réadmission a besoin d'une assistance médicale, la Partie contractante requérante fournit, si tel est l'intérêt de la personne concernée et que cette dernière en a été avertie, la description de son état de santé, y compris les certificats médicaux correspondants, et des informations sur les traitements particuliers nécessaires tels que soins, surveillance ou transport en ambulance.

6. Le retour de la personne concernée se fait par vol commercial ou par vol spécial. Les deux Parties contractantes veillent notamment à ne pas recourir aux retours collectifs. Elles s'assurent également que

les retours par vols spéciaux soient portés au préalable et suffisamment à temps à la connaissance de l'autre Partie contractante.

Article 8
Preuve ou présomption de la nationalité des personnes à réadmettre

1. La preuve de la nationalité est établie sur la base des documents dont la liste se trouve au paragraphe 1 de l'Annexe I du présent Accord.

2. Lorsque la nationalité de la personne concernée est présumée sur la base des éléments mentionnés au paragraphe 2 de l'Annexe I du présent Accord, la représentation diplomatique ou consulaire de la Partie contractante requise délivre aussitôt un document de voyage (laissez-passer) valable pour le retour de la personne concernée.

3. En cas de doute de la Partie contractante requise sur les éléments permettant la présomption de la nationalité, ou en cas d'absence de ces éléments, la représentation diplomatique ou consulaire de ladite Partie procède, dans les meilleurs délais, à l'audition de la personne concernée. Cette audition est organisée en collaboration avec les services compétents de la Partie contractante requérante.

4. A l'issue de l'audition, un procès-verbal est établi et signé par la représentation diplomatique ou consulaire de la Partie contractante requise.

5. Au besoin, l'identification peut également se faire par des auditions communes.

6. S'il est établi ou valablement présumé, lors de l'audition, que la personne concernée est de la nationalité de la Partie contractante requise, le document de voyage nécessaire (laissez-passer) est délivré sur demande de l'autorité compétente de la Partie contractante requérante par la représentation diplomatique ou consulaire, au plus tard dix (10) jours ouvrables après cette demande.

Article 9
Droit des personnes en situation de réadmission

Dans les limites de la législation en vigueur de la Partie contractante requérante, celle-ci prend toutes les mesures visant à préserver l'honneur, la dignité ainsi que l'intégrité physique et morale de la personne concernée

et à mettre en place des conditions favorables à sa réintégration socio-économique.

Article 10
Réglement des cas particuliers

Les autorités compétentes des Parties contractantes se concertent en cas de nécessité pour convenir des modalités visant à préserver l'honneur, la dignité ainsi que l'intégrité physique et morale des personnes concernées (notamment les mineurs non accompagnés, les personnes malades, les femmes enceintes, les familles nombreuses) et à leur garantir l'exercice de leurs droits et obligations.

Article 11
Prise en charge des frais

1. Les frais de transport des personnes concernées sont à la charge de la Partie contractante requérante jusqu'au point d'entrée du territoire de la Partie contractante requise (article 6, paragraphe1).

2. Les frais en relation avec un éventuel retour de ces personnes dans le pays de séjour sont également à la charge de la Partie contractante requérante (article 6, paragraphe 2).

CHAPITRE IV
AIDE AU RETOUR

Article 12
Objectifs

1. Les Parties contractantes examinent les meilleurs moyens de mobiliser les compétences et les ressources des migrants en faveur du développement de leur pays.

2. Les Parties contractantes s'engagent à prendre les mesures relevant de leur compétence en vue d'aider à la réintégration socio-professionnelle des personnes ayant opté pour un retour volontaire dans leur pays d'origine.

Article 13
Structures en charge de l'aide au retour

En Tunisie, l'aide au retour est de la compétence du Ministère des Affaires Sociales. Sa mise en œuvre est assurée par l'Office des Tunisiens à l'Etranger.

En Suisse, l'aide au retour est de la compétence de l'Office Fédéral des Migrations (ODM). Sa mise en œuvre est assurée conjointement par la Direction pour le Développement et la Coopération (DDC), par les cantons et par diverses organisations internationales.

Article 14
Mesures d'aide au retour

1. Les Parties contractantes s'engagent, dans les limites de leurs législations, à encourager le retour de leurs ressortissants ayant décidé de retourner volontairement dans leur pays, par la définition et la mise en oeuvre de mesures ciblées et spécifiques. Dans cette optique, le pays de séjour envisage l'octroi d'une assistance susceptible de favoriser la réintégration de ces personnes dans leur pays d'origine.

   Les mesures mentionnées ci-dessus sont détaillées à l'Annexe II du présent Accord.

2. Les Parties contractantes s'engagent, dans les limites de leurs possibilités et de leurs ressources, à se prêter assistance mutuelle pour la définition et la mise en œuvre de projets d'aide structurelle poursuivant les buts listés à l'Annexe III du présent Accord.

3. Les Parties contractantes conviennent, dans les limites de leurs possibilités et de leurs ressources, de se prêter assistance mutuelle dans les domaines précisés à l'Annexe IV du présent Accord.

Article 15
Cas des personnes faisant l'objet de retour non volontaire

1. Les Parties contractantes examinent, au cas par cas, les doléances des personnes faisant l'objet de retour non volontaire et qui déposent une demande de soutien.

2. Dans tous les cas, aucune personne réadmise ne rentre démunie de tout moyen.

Les moyens mentionnés ci-dessus sont fixés en vertu des législations en vigueur des Parties contractantes. Lors de la signature du présent Accord, les Parties contractantes se communiquent les montants des viatiques en vigueur. Tout changement ultérieur est communiqué, sans délai, par voie diplomatique.

CHAPITRE V
PROTECTION DES DONNEES PERSONNELLES

Article 16
Contenu des données personnelles

Les informations relatives aux données personnelles des ressortissants des Parties contractantes en situation de réadmission concernent exclusivement:

- la personne à réadmettre et éventuellement les membres de sa famille (noms, prénoms, le cas échéant, noms antérieurs, surnoms ou pseudonymes, date et lieu de naissance, sexe, nationalité);

- la carte d'identité, le passeport ou les autres documents d'identité ou de voyage;

- les autres données nécessaires à l'identification de la personne à réadmettre y compris ses empreintes digitales (ses données biométriques);

- les lieux de séjour et les itinéraires;

- les autorisations de séjour ou les visas accordés à l'étranger ainsi que le cas échéant;

- les données relatives à la santé de la personne concernée.

Article 17
Utilisation des données personnelles

Les données personnelles transmises en exécution du présent Accord sont traitées et protégées conformément aux législations nationales en vigueur de chacune des Parties contractantes et aux dispositions des conventions internationales applicables en la matière auxquelles les deux Parties contractantes sont liées.

A ce titre:

- la Partie contractante requise n'utilise les données personnelles communiquées qu'aux fins prévues par le présent Accord;

- chacune des Parties contractantes informe, à sa demande, l'autre Partie contractante sur l'utilisation des données personnelles communiquées;

- les données personnelles communiquées ne peuvent être traitées que par les Autorités compétentes pour l'exécution de l'Accord. Les données personnelles ne peuvent être transmises à d'autres Autorités de l'Etat ou à d'autres personnes qu'avec l'autorisation préalable écrite de la Partie contractante qui les a communiquées;

- la Partie contractante requérante est tenue de s'assurer de l'exactitude des données à transmettre ainsi que de la nécessité et de l'adéquation au but poursuivi par la communication. Ce faisant, il y a lieu de tenir compte des interdictions de transmission en vigueur d'après le droit national applicable. S'il s'avère que des données inexactes ont été transmises ou que la transmission était indue, le destinataire doit en être avisé immédiatement. Il est tenu de procéder à la rectification ou à la destruction de ces données;

- à sa demande, la personne concernée sera renseignée sur les données personnelles existant à son sujet et sur le mode d'utilisation prévu, dans les conditions définies par le droit national de la Partie contractante saisie par la personne concernée;

- les données personnelles transmises ne seront conservées qu'aussi longtemps que l'exige le but dans lequel elles ont été communiquées. Le contrôle du traitement et de l'utilisation de ces données est assuré conformément au droit national de chacune des Parties contractantes;

- les deux Parties contractantes sont tenues de protéger efficacement les données personnelles transmises contre l'accès non autorisé, les modifications abusives et la communication non autorisée. Dans tous les cas, les données transmises bénéficient au moins d'un niveau de protection équivalent à celui dont jouissent les données de même nature dans la législation de la Partie contractante requérante

CHAPITRE VI
AUTORITES COMPETENTES POUR L'APPLICATION DE L'ACCORD ET COMITE D'EXPERTS

Article 18
Autorités compétentes pour l'application de l'accord

1. Pour l'application du présent Accord, les autorités compétentes sont les suivantes:

- pour la République Tunisienne, le Ministère des Affaires Etrangères, le Ministère des Affaires Sociales et l'Office des Tunisiens à l'Etranger,
- pour la Confédération Suisse, le Département Fédéral de Justice et Police et le Département Fédéral des Affaires Etrangères.

2. Chaque Partie contractante peut désigner à tout moment une autre autorité compétente et le notifier à l'autre Partie contractante par voie diplomatique.

Article 19
Création, composition et fonctionnement du comité d'expert

1. Un Comité d'experts est mis sur pied pour le suivi de l'application du présent Accord.

2. Il est composé de représentants des deux Parties contractantes.

3. Il se réunit à la demande de l'une des Parties contractantes, alternativement en Suisse et en Tunisie.

Article 20
Mission et attributions du comité d'experts

Le Comité d'experts est notamment chargé de:

- l'observation des flux migratoires entre les territoires des Parties contractantes;
- la formulation, à l'attention des autorités compétentes de chaque Partie contractante, de toutes propositions utiles pour en améliorer les effets de l'application de l'Accord.

Article 21
Coopération technique et financière dans le domaine de la lutte contre la migration irrégulière

La Suisse s'engage à renforcer les capacités des services et unités de l'administration tunisienne en charge de la circulation transfrontalière d'une part, de la prévention et de la lutte contre le franchissement illégal des frontières et de l'émigration irrégulière, d'autre part.

CHAPITRE VII
DISPOSITIONS FINALES

Article 22
Statut du présent Accord

Le présent Accord n'affecte pas les obligations des Parties contractantes découlant notamment:

- de la Convention de Genève du 28 juillet 1951 relative au statut des réfugiés, telle qu'amendée par le Protocole de New York du 31 janvier 1967;

- des accords souscrits par les Parties contractantes dans le domaine de la protection des droits humains, en particulier du Pacte international relatif aux droits civils et politiques, adopté à New York le 16 décembre 1966;

- des Conventions de Vienne sur les relations diplomatiques et consulaires respectivement du 18 avril 1961 et du 24 avril 1963;

- des traités internationaux relatifs à l'extradition en vigueur pour les Parties contractantes.

Article 23
Entrée en vigueur, durée, amendement, suspension et dénonciation

1. Chacune des Parties contractantes notifie à l'autre l'accomplissement des procédures requises on ce qui la concerne l'entrée en vigueur du présent Accord qui prendra effet trente (30) jours après la date de réception de la dernière notification.

2. Le présent Accord est conclu pour une durée indéterminée.

3. Tout amendement ou révison du présent Accord doit être fait par écrit et n'entre en vigueur qu'après avoir reçu l'approbation de chacune des Parties contractantes, conformément au paragraphe 1 du présent article.

4. Chacune des Parties contractantes peut, après en avoir informé l'autre Partie contractante, suspendre totalement ou partiellement les dispositions du présent Accord, pour des motifs d'ordre public, de sécurité nationale ou de santé publique. La suspension doit être notifiée immédiatement par la voie diplomatique à l'autre Partie contractante. Les Parties contractantes s'informent sans tarder par la voie diplomatique, de la levée d'une telle mesure.

5. Chaque Partie contractante peut dénoncer le présent Accord à tout moment, moyennant notification par la voie diplomatique à l'autre Partie contractante. Dans ce cas, l'Accord cesse d'avoir des effets, trente(30) jours après la date de réception de cette notification.

Article 24
Règlement des différends

Tout différend relatif à l'interprétation, à l'application ou à la mise en oeuvre du présent Accord est réglé dans le cadre du Comité d'experts ou par voie diplomatique.

Article 25
Modalités d'application

1. Les Annexes I et IV font partie intégrante du présent Accord.

2. Si nécessaire, les modalités d'application du présent Accord sont précisées par des Protocoles ou par échange de lettres.

En foi de quoi, les Représentants des Parties contractantes, dûment autorisés à cet effet, ont apposé leur signature au bas du présent Accord.

Fait à Tunis, le 11 juin 2012, en deux (02) exemplaires originaux en langues arabe et française. Les deux textes faisant également foi. En cas de divergence d'interprétation, le texte français prévaudra.

Pour la République Tunisienne

S.E. Dr. Rafik ABDESSALEM
Ministre des Affaires Etrangères

Pour la Confédération Suisse

S.E. Mme Simonetta SOMMARUGA
Conseillère fédérale, Cheffe du Département Fédéral de Justice et Police

ANNEXE I : ELEMENTS D'ETABLISSEMENT DE LA NATIONALITE (art. 7 et 8)

1. La nationalité de la personne en situation de réadmission est considérée comme établie sur la base d'un des documents ci-après en cours de validité ou dont la validité est échue:

   Pour la République Tunisienne:

   - passeport,
   - carte d'identité.

   Pour la Confédération Suisse:

   - passeport,
   - carte d'identité.

2. La nationalité est considérée comme présumée sur la base d'un des éléments suivants:

   - document émanant des Autorités officielles de la Partie contractante requise et faisant état de l'identité de l'intéressé (permis de conduire, carnet de marin, livret militaire ou tout autre document établi par les forces armées, etc.);
   - carte d'immatriculation consulaire ou document d'état civil;
   - livret de famille mentionnant un lieu d'origine en Suisse (pour la Partie suisse);
   - tout autre document établi par toute Autorité compétente de la Partie contractante requise;
   - photocopie de l'un des documents précédemment énumérés ou mentionnés au paragraphe 1;
   - déclarations de l'intéressé dûment recueillies par les Autorités administratives ou judiciaires de la Partie contractante requérante;

- dépositions de témoins aux Autorités administratives ou judiciaires de la Partie contractante requérante;

- langue parlée par la personne concernée, notamment sur la base d'une analyse linguistique réalisée par un expert;

- indications données par la personne concernée;

- résultats de la comparaison d'empreintes digitales ou d'autres données biométriques;

- tout autre moyen reconnu par l'Autorité compétente de la Partie contractante requise.

ANNEXE II : MESURES D'AIDE INDIVIDUELLE AU RETOUR (art. 14 par. 1)

Les mesures d'aide individuelle au retour consistent concrètement en:

- la prise en charge des frais de retour de la personne inscrite dans le programme de retour volontaire et assisté, liés à son transport vers son pays d'origine;

- l'octroi d'une aide financière à la réinstallation;

- l'octroi d'un soutien personnel, ciblé et spécifique, au développement et à la réalisation d'un projet individuel en vue d'une réintégration socio-professionnelle facilitée dans le pays d'origine; ce soutien peut notamment prendre la forme de conseils, d'accompagnement y compris dans le pays d'origine, d'achat et de transfert de matériel ou de financement d'un projet professionnel, de formation ou de logement temporaire;

- l'octroi d'une aide au retour pour raison médicale en cas de besoin, y compris dans le pays d'origine, notamment sous forme d'une réserve de médicaments, d'un accompagnement médical lors du retour ou de la conclusion d'un traitement en cours;

- la gestion de la diffusion d'informations relatives au programme de retour volontaire et assisté, et l'apport d'un soutien institutionnel lorsque la gestion est confiée à des tiers (organisations internationales, organisations non-gouvernementales ou autres partenaires).

ANNEXE III : MESURES D'AIDE STRUCTURELLE (art. 14 par. 2)

Les mesures d'aide structurelle poursuivent notamment les buts suivants:

- contribuer à développer les compétences de la Partie contractante où retourne la personne en matière de gestion de la migration, au moyen par exemple de formations spécifiques dans les domaines jugés appropriés et d'intérêt;
- réduire les disparités entre les personnes rapatriées dans leur pays d'origine et les personnes restées sur place, en permettant également à ces dernières de bénéficier de projets de soutien et de développement des infrastructures locales;
- participer au développement de relations de partenariat migratoire et encourager le dialogue migratoire.

ANNEXE IV : MESURES D'ASSISTANCE MUTUELLE ET COOPERATION TECHNIQUE ET FINANCIERE (art. 14 par. 3 et art. 21)

Les mesures d'assistance mutuelle concernent notamment les domaines suivants:

- l'échange mutuel d'informations entre les autorités compétentes, sur la traite des êtres humains, sur les réseaux de trafic de personnes et les individus qui y sont impliqués ainsi que sur le crime organisé lié à la migration;

- l'assistance technique en matière de lutte contre la migration irrégulière;

- l'organisation de cours de formation pour le personnel consulaire et les agents des services d'immigration, notamment dans le domaine spécifique de la détection des faux documents;

- la coopération pour le renforcement des contrôles aux frontières, notamment par un appui en matériel et équipement;

- l'expertise technique visant à garantir la sécurité des documents nationaux d'identité;

- le renforcement des capacités de lutte contre la migration irrégulière et le trafic de personnes.